توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي

«تقييم الواقع وخارطة الطريق المقترحة»

إعداد الدكتور عبد الباري مشعل

مؤتمر أيوفي البنك الدولي السنوي في نسخته الثانية عشرة
تحت شعار:"المالية الإسلامية، ومرحلة تحقيق النمو النوعي وتوحيد المعايير"
يومي الأحد والاثنين 16 - 17 صفر 1439هـ يوافقه 5 - 6 نوفمبر 2017م في مملكة البحرين
وذلك بشراكة مع البنك الدولي وتحت رعاية مصرف البحرين المركزي

محاور الاستكتاب / الجلسة الرابعة

- هل هناك أهميةً لوجود مرجعية شرعية دولية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم؟
- يرى جمع من الخبراء أن هناك تقارباً كبيراً بين معايير أيوفي الشرعية ومعايير الهيئة الشرعية المركزية للبنك المركزي الماليزي ولهيئة السوق المالية الماليزية؛ فما مدى دقة ذلك؟
- هل من مصلحة الصناعة أن تكون هناك مرجعية شرعية واحدة (هيئة شرعية موحدة) لجميع مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية (مثل البنك الإسلامي للتنمية IDB، ومجلس الخدمات المالية الإسلاميةIFSB، والأسواق المالية الإسلامية الدوليةIIFM، ومركز إدارة السيولة IILM، ... إلخ)
- ما مدى إمكانية انتقال الصناعة ودولها المختلفة من المعايير المحلية والإقليمية إلى المعايير الدولية؟
- هل الإلزام بتطبيق معايير شرعية واحدة على المستوى الدولي يؤدي إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية عالمياً ورفع كفاءتها ومهنيتها وتعزيز مصداقيتها، ويساهم في معالجة إشكالاتها؟ وهل يمكن ذلك في ظل تنوع الدول مذهبياً وقانونياً وتشريعياً ومحاسبيا وضريبياً؟
- كيف يرى العلماء والفقهاء في عموم الصناعة إمكانية تحقيق ذلك من خلال استعراض نتائج دراسة ميدانية وأحد أوسع استطلاعات الرأي والاستبانات المتخصصة في هذا المجال؟

المحتويات

- مفهوم توحيد المرجعية الشرعية
- دوافع وأهمية توحيد المرجعية الشرعية
- الآثار الناتجة عن توحيد المرجعية الشرعية
- المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي والمعايير الشرعية الماليزية
- توحيد المرجعية الشرعية لمؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية
- الإلزام بتطبيق معايير شرعية واحدة على المستوى الدولي
- مناهج تبني أو تعديل المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية
- الدراسة العملية: تحويل نتائج البحث إلى مشروع عمل

مفهوم توحيد المرجعية الشرعية

تعريف الفتوى

- الفتوى والاستفتاء
- تخريج المناط
- تنقيح المناط
- السبر والتقسيم
- التكييف الفقهي
- تحقيق المناط

ما الفرق بين ؟

- توحيد المرجعية الشرعية
- توحيد الفتوى أو الرأي الفقهي الواحد

مفهوم توحيد المرجعية الشرعية

تعريف الفتوى	الفتوى والاستفتاء	✓ الفتوى هي تبيين الحكم الشرعي لمن سأل عنه في واقعة نزلت فعلاً (نازلة الفتوى) أو يتوقع حصولها (لا على سبيل الافتراض). وتتعين الفتوى – في معظم التطبيقات الدولية – على هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة للارتباط بينها وبين تلك المؤسسة. ✓ والاستفتاء طلب حكم المسألة النازلة أو التي يتوقع نزولها. والمؤسسات–بحسب نظمها ولوائحها– مقيدة باستفتاء هيئتها.
	تخريج المناط	✓ النظر والاجتهاد في إثبات علة الحكم الذي دل النص أو الإجماع عليه دون علّيته.
	تنقيح المناط	✓ النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه علة من غير تعيين بحذف ما لا مدخل له في الاعتبار مما اقترن به من الأوصاف.
	السبر والتقسيم	✓ ذكر أوصاف في الأصل المقيس عليه محصورة، وإبطال بعضها بدليل فيتعين الباقي للعلية
	التكييف الفقهي	✓ تحديد حقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي ذي أوصاف محددة، بقصد إعطاء تلك الواقعة هذه الأوصاف بعد التأكد من المجانسة والمشابهة بين الأصل والواقعة. وهو من أوجه تحقيق المناط.
	تحقيق المناط	✓ النظر في معرفة وجود العلة في آحاد الصور بعد معرفتها في نفسها وسواء كانت معروفة بنص أو إجماع أو استنباط. ✓ البحث عن الواقع، وملاحظة هذا الواقع حتى يطبّق عليه حكم الأصل.

مفهوم توحيد المرجعية الشرعية

توحيد الفتوى	✓ توحيد الرأي الفقهي أو الرأي الواحد
توحيد المرجعية الشرعية	✓ توحيد مرجعية الفتوى أو معيرة الفتوى. أي تنميط ونمذجة الآراء المعتبرة الحاكمة للمالية الإسلامية وليس توحيد الرأي الفقهي (الرأي الواحد). ✓ ومن أبرز أشكال توحيد المرجعية الشرعية على المستوى الدولي الآتي: ❖ الفتاوى والقرارات الصادرة عن المجامع الفقهية. ❖ المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) ✓ ومن أبرز أشكال توحيد المرجعية الشرعية على المستوى المحلي الآتي: ❖ الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية العليا أو ما يوازيها في الدولة مثل اللجنة الشرعية للمالية التشاركية في المغرب، والمجلس الاستشاري الشرعي في ماليزيا وغير ذلك. ❖ القوانين والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الإشرافية في الدولة كالبنك المركزي أو غيره. مثل تجربة تونس، حيث يتولى البنك المركزي ذلك.

مفهوم توحيد المرجعية الشرعية

خلاصة

- ✓ توحيد المرجعية الشرعية في المالية الإسلامية لايهدف إلى توحيد الفتوى وإنما معيرة الفتوى.
- ✓ ويتم ذلك من خلال توحيد جهة إصدار الفتوى على مستوى الصناعة المالية الإسلامية أو الدولة.
- ✓ ويتم إعادة إصدار المعايير كل عدة سنوات، بحيث يراعي في الإصدار الجديد الملاحظات التطبيقية والمعايير الجديدة خلال الفترة ما بين الإصدارين.
- ✓ وفي ضوء اعتماد المرجعية الشرعية الموحدة على سبيل الإلزام للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة ما، يغلب على أعمال الفتوى التكييف الفقهي وتحقيق المناط.

دوافع وأهمية توحيد المرجعية الشرعية

دوافع وأهمية توحيد المرجعية الشرعية

- اعتبارات الحوكمة
- اعتبارات المخاطر والتصنيف الشرعي
- اعتبارات المحاسبة والتدقيق المالي
- الاعتبارات القانونية والقضائية
- اعتبارات النمذجة المحلية والعالمية للبديل الإسلامي

دوافع وأهمية توحيد المرجعية الشرعية

اعتبارات الحوكمة والتدقيق الشرعي	✓ هناك عدة اعتبارات تدعم اعتماد مرجعية شرعية موحدة وتجاوز النموذج القائم على تعدد المرجعيات، وأهمها عدالة المنافسة بين التطبيقات على غير أساس الفتوى، وتعزيز المصداقية الشرعية على مستوى التطبيق من خلال تعزيز وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي المستقل.
اعتبارات المخاطر والتصنيف الشرعي	✓ إن تعدد المرجعيات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية يجعل من الصعب تطبيق فكرة التصنيف الائتماني والشرعي للمؤسسات، لأن الثمرة المرجوة من التصنيف بنوعيه المقارنة بين التطبيقات، وهذا غير ممكن في ظل تعدد الآراء أو المرجعيات.
اعتبارات المحاسبة والتدقيق المالي	✓ يجب أن تعكس المرجعية المحاسبية خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية وأن يتم بناؤها وفقاً للمرجعية الشرعية. ✓ وفي حال تعدد المرجعيات الشرعية للمؤسسات فإنه يكون من الصعب إصدار معايير محاسبية ملائمة للصناعة المالية الإسلامية، ويضع عبئاً إضافياً على جهات التدقيق المالي لأنها تكون مكلَّفة بإعداد برامج وخطط للتدقيق في ضوء المرجعية لكل مؤسسة خاضعة للتدقيق.

دوافع وأهمية توحيد المرجعية الشرعية

الاعتبارات القانونية والقضائية	✓ يشكل غياب المرجعية الشرعية الموحدة ثغرة قانونية وقضائية مهمة في تطبيقات الصناعة المالية الإسلامية لأن إطلاق مصطلح أحكام الشريعة الإسلامية دون تحديدها لا يحقق الغرض المنشود على المستوى القانوني والقضائي، وتبقى التطبيقات ترجح مرجعية القوانين الوضعية. ✓ وفي حال اعتماد مرجعية شرعية موحدة – كالمعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي – فإن هذا يوفر مساهمة جليلة للفصل في النزاعات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
اعتبارات النمذجة المحلية والعالمية	✓ يساهم توحيد المرجعية الشرعية في إحداث وتحقيق التناغم بين التطبيقات وفق نماذج عمل واضحة للمؤسسات المالية الإسلامية. ✓ وهذا سيدعم المنافسة بين المؤسسات على أسس الكفاءة والجودة ونواح أخرى لا علاقة لها بنوع الحكم الشرعي. ✓ كما يساهم توحيد المرجعية الشرعية في تخفيض التكلفة الإضافية المترتبة على مكونات الالتزام الشرعي، وتعزيز فرص تطبيق البديل الإسلامي عالمياً.

الآثار الناتجة عن توحيد المرجعية الشرعية

الآثار الناتجة عن توحيد المرجعية الشرعية

الفصل بين الفتوى (التشريع) والتدقيق الشرعي	✓ تصبح الفتوى من اختصاص سلطة عليا.
إعادة توصيف دور هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات	✓ يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج، يختلف في كل منها دور الهيئة الخاصة تبعاً لمستوى الشمول في المعايير الشرعية الموحدة المعتمدة، وبيان ذلك على النحو الآتي: ❖ **النموذج الأول: دور إشرافي بالكامل Supervisory** تتمثل المرجعية الشرعية للمؤسسة حصراً في الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئتها الشرعية. وهذا النموذج هو السائد في معظم تطبيقات المؤسسات، والمعايير المهنية لأيوفي. ❖ **النموذج الثاني: دور إشرافي جزئياً** ويكون دور هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة إشرافي في الجزء الذي لا تغطيه المرجعية الشرعية الموحدة، واستشاري في الجزء الذي تغطيه المعايير الشرعية الموحدة. كما في تجربة سوريا على سبيل المثال. بشكل عام يمكن تبرير النموذج الثاني في ظل عدم اكتمال المرجعية الشرعية الموحدة. وهو بمثابة نموذج انتقالي بين النموذجين الأول والثالث. ❖ **النموذج الثالث: دور استشاري بالكامل Advisory** ويكون هذا النموذج في ظل وجود مرجعية شرعية موحدة على مستوى الدولة أو القطاع، وفي نفس الوقت لا توجد هيئات رقابة شرعية على مستوى كل مؤسسة كما في تجربة المغرب، أو في حال وجودها يكون دورها استشاري فقط بالتوافق مع مرجعية شرعية موحدة شاملة كما في تجربة ماليزيا وإندونيسيا وتونس.

الآثار الناتجة عن توحيد المرجعية الشرعية

تنظيم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي	✓ الترخيص لإقامة شركات تدقيق شرعي مستقلة في القطاع الخاص كما في تجربة الكويت. ✓ تأهيل شركات التدقيق المالي لكي تقوم بالتدقيق الشرعي إلى جانب التدقيق المالي كما في تجربة سلطنة عمان.
تقنين المالية الإسلامية	✓ يمثل إصدار المعايير الشرعية الموحدة من جهة حكومية في الدولة شكلاً من التقنين ✓ ويستلزم التنسيق مع القوانين الأخرى ذات العلاقة ✓ ويستتبع اعتبار الجهات القضائية لهذه المعايير في حالات النزاع بالتزامن مع القوانين الأخرى ذات العلاقة.

المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي والمعايير الشرعية الماليزية

أيوفي	■ عدد المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي 59 معياراً حتى تاريخ 23سبتمبر 2017
ماليزيا	■ عدد المعايير والإرشادات الصادرة عن البنك المركزي الماليزي 298 معياراً. وهي خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، وتوزيعها كالآتي: عدد معايير المصارف والمصارف الإسلامية: 124، وعدد معايير التأمين والتكافل: 84، وعدد معايير مؤسسات التطوير المالي : 49، وعدد معايير خدمات الأعمال: 39، وعدد معايير الوسطاء الماليين: 2. مع الإشارة إلى أن عدد من المعايير السابقة متكررة بين الأقسام المذكورة. وبعد الاطلاع على هذه المعايير ، **تم استنتاج أن المعايير المتعلقة بالنواحي الشرعية هي 19 معياراً.** ■ عدد القرارات الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة السوق المالية الماليزية 193 قراراً حتى 19 يناير 2017. ■ عدد القرارات الصادرة عن المجلس الشرعي للبنك المركزي الماليزي 179 قراراً حتى تاريخ 3 أكتوبر 2017.

المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي والمعايير الشرعية الماليزية

المقارنة من الناحية الشكلية

تم مقارنة عناوين المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي (59 معياراً) والمعايير الماليزية المتعلقة بالنواحي الشرعية (19 معياراً)، وفيما يلي نتائج المقارنة:

- عددالمعايير المشتركة 14 معياراً.
- عدد المعايير المستقلة الخاصة بأيوفي 45 معياراً.
- عدد المعايير المستقلة الخاصة بماليزيا 5 معايير، وهي معيار بيع العينة ومعيار الهبة ومعيار الكفالة ومعيار الإبراء ومعيار الوديعة.
- تحوي المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي على الأقسام الرئيسة الآتية: التقديم ، ونص المعيار، واعتماد المعيار، والملاحق وهي: ملحق نبذة تاريخية عن إعداد المعيار وملحق مستند الأحكام الشرعية للمعيار وملحق التعريفات.
- بينما تحتوي المعايير الماليزية بشكل عام على الأقسام الرئيسة هي: نظرة عامة على المعيار، والمتطلبات الشرعية، **والمتطلبات التشغيلية**، والملاحق وهي: ملحق مستند الأحكام الشرعية للمعيار، وملحق التعريفات، **وملحق القرارات الشرعية ووثائق السياسات ذات العلاقة، وملحق رسم توضيحي لشرح إجراءات التشغيل ذات العلاقة**.

المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي والمعايير الشرعية الماليزية

المقارنة من ناحية المضمون

- معايير أيوفي تتسم بالإجمال والعموم، أما معايير ماليزيا فمتخصصة بالجزئيات. مثل معيار «إعادة الشراء» رقم (58) الصادر عن أيوفي فقد أشار إلى صور عديدة لإعادة الشراء على اعتبار أنها جميعاً من قبيل إعادة الشراء. أما ماليزيا فأفردت معياراً خاصاً ببيع العينة. ومثل معيار «الجمع بين العقود» رقم (25) الصادر عن أيوفي فهو يتسم بالعموم، أما في ماليزيا فكل معيار يتضمن ذكر العقود التي يمكن جمعها مع العقد محلّ المعيار فمثلاً يتضمن معيار الإجارة فقرة خاصة بشأن ترتيب العقود الأخرى مع عقد الإجارة وهي البيع والإجارة، الإجارة والوعد، الإجارة والاستصناع.
- معايير أيوفي أقرب إلى الجانب الفقهي، أما معايير ماليزيا فهي أقرب إلى الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى ذلك يوجد في نهاية المعيار ملحق رسم توضيحي لشرح إجراءات التشغيل ذات العلاقة مثل معيار المشاركة ومعيار الإجارة ومعيار الوعد ومعيار المضاربة.

توحيد المرجعية الشرعية لمؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

المجلس الشرعي لأيوفي	مؤسسات البنية التحتية الدولية
المعايير الشرعية لأيوفي	من أمثلة مؤسسات البنية التحتية الدولية: ■ البنك الإسلامي للتنمية IDB ■ الأسواق المالية الإسلامية الدولية IIFM ■ مركز إدارة السيولة IILM

بشكل عام، إن اعتماد مرجعية شرعية موحدة له إيجابيات وسلبيات. فالإيجابيات تم توضيحها في فقرة أهمية ودوافع توحيد المرجعية الشرعية، أما السلبيات فمنها عدم مراعاة الخصوصية على مستوى المؤسسات أو الدول. وهذا ينطبق أيضاً على مؤسسات البنية التحتية الدولية. ويمكن تجاوز هذه النقطة عن طريق تعيين **هيئة استشارية شرعية** وظيفتها تفسير المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي أو طلب إصدار معايير جديدة أو طلب مراجعة المعايير القائمة إن لزم الأمر، وتكون هذه الهيئة هي صلة الوصل بين المجلس الشرعي لأيوفي ومؤسسات البنية التحتية الدولي.

وفي جميع الأحوال إن الحديث عن هيئة شرعية موحدة لتلك التطبيقات ليس بديلاً عن المرجعية الشرعية الدولية الموحدة (المعايير الشرعية) كما أنه ليس بديلاً عن وجود **هيئة استشارية شرعية جزئيًا أو بشكل كامل** في كل مؤسسة من هذه المؤسسات وفق ما تم الإشارة إليه أعلاه.

الإلزام بتطبيق معايير شرعية واحدة على المستوى الدولي

- بشكل عام، إن المعايير المهنية في مجال ما هي محصلة الممارسات القائمة (الأعراف) في هذا المجال.
- تصدر المعايير من جهات محلية أو إقليمية أو دولية يحظى وجودها بالموافقة وربما الدعم من الجهات الحكومية لكن مقرراتها ليست ملزمة لأي جهة حكومية أو خاصة ما لم يصدر تشريع يعتمدها ويلزم بها.
- وعليه فإن المعايير الشرعية لأيوفي – باعتبارها من أبرز أشكال توحيد المرجعية الشرعية على المستوى الدولي – لا تعد ملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية ما لم تصدر السلطات المعنية في أي دولة تشريعات تنص على الإلزام بها. وفي ضوء الإلزام بتطبيق المعايير الشرعية لأيوفي في دولة ما، سيغلب على أعمال الهيئات الشرعية –إن وجدت – التكييف الفقهي وتحقيق المناط.
- إن الإلزام بتطبيق معايير شرعية واحدة على المستوى الدولي يؤدي إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية عالمياً ورفع كفاءتها ومهنيتها وتعزيز مصداقيتها، ويساهم في معالجة إشكالاتها. وقد تناولت شرائح العرض توضيح ذلك من خلال دوافع وأهمية توحيد المرجعية الشرعية، والآثار الناتجة عن ذلك.
- إن تنوع الدول مذهبياً وقانونياً وتشريعياً ومحاسبيا وضريبياً من أبرز تحديات توحيد المرجعية الشرعية على المستوى الدولي، وسيكون أمام السلطات المعنية في دولة ما خيارين: إما مواءمة المعايير الشرعية لأيوفي أو غيرها من معايير الصناعة المالية الإسلامية لتتلائم مع القوانين القائمة أو مواءمة القوانين القائمة لتتلائم مع المعايير. وسيتم توضيح ذلك في شرائح العرض التالية.

مناهج تبني أو تعديل المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية

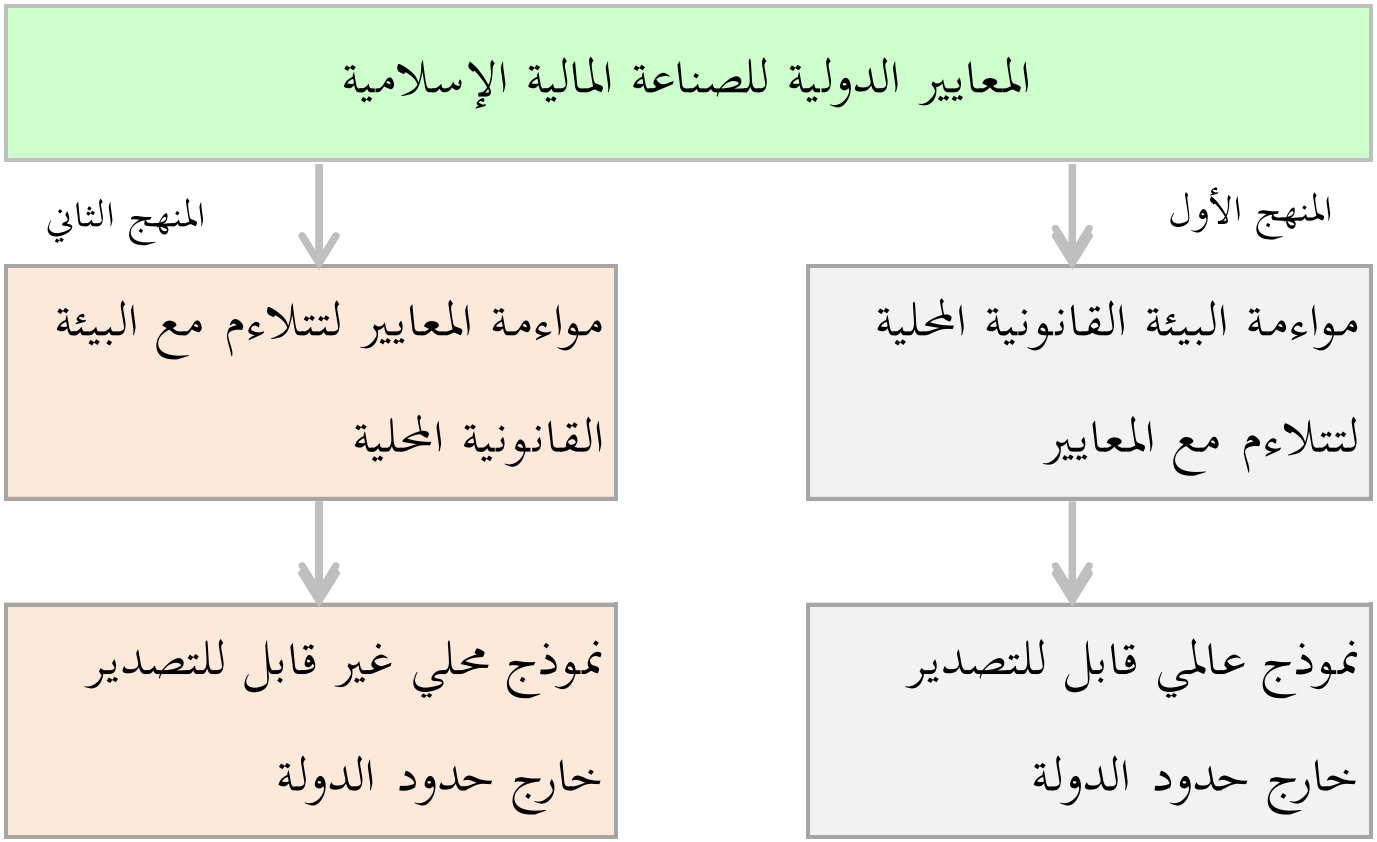

مناهج تبني أو تعديل المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية

المنهج الأول

مواءمة القوانين المحلية

- تبني المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية، مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، أو معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، أو غير ذلك من التطبيقات الدولية الرائدة.
- ثم مواءمة القوانين المحلية لتتلاءم مع المعايير. فقد تحد البيئة القانونية (على مستوى التشريع والقضاء) في بعض الدول من تطبيق الشريعة الإسلامية، لذلك تحتاج إلى تعديلات لحماية المعايير التي تم تبنيها.

المنهج الثاني

مواءمة المعايير الدولية

- تبني المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية بعد مواءمتها وتعديلها لتتلاءم مع القوانين المحلية.

الدراسة العملية: تحويل نتائج البحث إلى مشروع عمل

- ما هو شكل توحيد المرجعية الشرعية الذي تراه مناسباً أكثر للصناعة المالية الإسلامية؟
  - توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي.
  - توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى المحلي.
  - أفضل نموذج هيئة الرقابة الشرعية لكل مؤسسة مع الدور الإشرافي الكامل.

- في ظل توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي / المحلي، ما هو الدور الذي تراه مناسباً أكثر لهيئة الرقابة الشرعية الخاصة على مستوى كل مؤسسة؟
  - أفضل نموذج هيئة الرقابة الشرعية لكل مؤسسة مع الدور الإشرافي في الأمور التي لا تغطيها المرجعية الشرعية الموحدة.
  - أفضل نموذج هيئة الرقابة الشرعية لكل مؤسسة مع الدور الاستشاري فقط.
  - لا أفضل نموذج هيئة الرقابة الشرعية الخاصة على مستوى كل مؤسسة.

- ما هو المنهج الذي تراه مناسباً أكثر لتوحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى المحلي؟
  - منهج مواءمة البيئة القانونية المحلية لتتلائم مع المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية.
  - منهج مواءمة المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية لتتلائم مع البيئة القانونية المحلية.

شكراً لإصغائكم